

15 مارس اليوم العربي للأسر المنتجة

إنجازات بحرينية متواصلة

• المنزل المنتج :

تسعى وزارة التنمية الاجتماعية على الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي لأفراد الأسر محدودة الدخل وفق برنامجها لتطوير مشروع الأسر المنتجة والذي بدأ منذ العام 1978 أطلقت مشروع (المنزل المنتج) في مارس عام 2006 ويهدف بشكل عام ورئيسي إلى إحداث تغيير نوعي وكمي في الأنشطة الإنتاجية للأسر الأكثر احتياجا عبر تطوير منظومة متكاملة من الخدمات والدعم تعمل على تحقيق النهوض بالأنشطة الاقتصادية متناهية الصغر وتلك التي يقوم بها أفراد الأسر المحتاجة من المنزل خلال تحويلها إلى أسر منتجة ومتطورة ومن خلال تفعيل دورها في التنمية الاقتصادية.

ومشروع المنزل المنتج يشكل في جوهره مبادرة تنتهج سياسة تكاملية تصب في تحسين مستوى الأسر اقتصاديا وتحويلهم من أسر محدودة الدخل إلى أسر منتجة وتأهيل الشباب وإكسابهم مهارات فنية وحرفية وإتاحة الفرصة أمامهم للإنتاج وتنمية الاتجاه والسلوك الانتاجي كقيمة اجتماعية لدى الأسر والأفراد.

ويهدف المشروع إلى تحقيق عدد من الأهداف أولها جعل البحرين مركزا للأسر المنتجة والصناعات التقليدية المتطورة وثانيها هو تنمية المجتمع من خلال دعم العمل والإنتاج أي التحول من المساعدة وثالثها هو زيادة أعداد الأسر المنتجة ونشر مفهوم التوظيف الذاتي وتنمية روح الريادة والعمل الخاص ورابعها زيادة قاعدة الجمعيات الأهلية التي تقدم الخدمات للأسر المنتجة والصناعات الحرفية وخامسها تعظيم مفاهيم التنمية بالمشاركة مع القطاع الخاص أي التحول من مبدأ التبرع إلى الرعاية وسادسها دعم وتطوير الصناعات التقليدية والحفاظ عليها من الاندثار عبر دعم تنافسياتها وسابعها زيادة فاعلية الخدمات عبر التنسيق بين الوزارات والمؤسسات التي تتعامل مع الأسر المنتجة وأخيرا تنمية وتطوير البنية الأساسية والغطاء القانوني لمشروعات الأسر المنتجة .

• مجمع العاصمة لمنتجات الأيدي البحرينية :

استطاعت الوزارة تحقيق عددا من إنجازاتها ومنها إصدار قرار وزاري بشأن القيد في سجلات مزاوله الأنشطة الإنتاجية من المنزل المنتج والانتها من أعمال البناء وتجهيز مجمع العاصمة للأسر المنتجة المقرر افتتاحه رسميا في ديسمبر المقبل والذي يمثل واحدا من مشاريع الوزارة الرائدة لدعم وتنمية مشروعات الأسر المنتجة وإدماجها في الاقتصاد الوطني وهو عبارة عن مجمع تجاري وخدمي لمشروعات الأسر المنتجة تسعى من خلاله الوزارة لزيادة فاعلية دعمها لهذه الأسر المنتجة في ذات الوقت الذي توفر فيه منظومة من الخدمات المتطورة والتي تركز على تقديم خدمات تطوير المنتجات وتوفير التصميمات وسبل مراقبه الجودة وتوفير ورش ووحدات تطوير منتجات مثل الخزف وإنتاج الإكسسوار إضافة إلى وحدة تدريب تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها للأسر المنتجة والخدمات الإدارية والفنية المتخصصة بهدف النهوض بالأنشطة الإنتاجية لأفراد الأسر المنتجة البحرينية والانتقال بها إلى مرحلة الاحترافية.

والهدف من إنشاء مجمع العاصمة للأسر المنتجة هو التحول في سياسة دعم مشروعات الأسر المنتجة من مرحلة / الرعاية / إلى مرحلة / التنمية والتطوير / عبر توفير البنية التحتية المتطورة من الدعم والخدمات المتخصصة لزيادة فرص نجاح هذه المشروعات وكي تتمكن من المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية مما يخلق فرص عمل جديدة دعم الاقتصاد الوطني وتدعم التنمية في البحرين كذلك تمكن المشروع من افتتاح معرض الأسر المنتجة بمطار البحرين الدولي إلى جانب تجهيز مركز الأسر المنتجة بالمحافظة الوسطى في سترة والإعلان عن جائزة صاحب السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لتشجيع الأسر المنتجة فضلا عن إصدار دليل / كتالوج / راقى لمنتجات الأسر المنتجة باللغتين العربية والانجليزية بالإضافة إلى تدشين موقع على الانترنت لبيع هذه المنتجات بالتعاون مع إحدى الشركات المحلية والتواصل مع شركة أمريكية لتصدير منتجات الأسر المنتجة البحرينية وتصدير شحنة تجريبية واستطاع المشروع أيضا توقيع اتفاق مع المؤسسة الألمانية للتنمية (جى تى زد) لإقامة مركز التصميم والابتكار لمنتجات الأسر المنتجة وتمويل من صندوق العمل فضلا عن الاتفاق مع شركة / أى بى أم / على مساندة الوزارة في إقامة مركز تكنولوجيا المعلومات للأسر المنتجة إلى جانب توقيع اتفاقية تعاون مع وزارة العمل لتدريب حوالى 1300 من العاطلات عن العمل من السيدات والمسجلات في المشروع الوطني للتوظيف في المراكز الاجتماعية التابعة للوزارة والحصول على دعم القطاع الخاص / 500 ألف دولار من البنك الاهلى المتحد / للمرحلة الثانية من مشروع التمويل (المايكروستات).

وفى إطار اعتماد وزارة التنمية الاجتماعية سياسة التركيز على خلق نموذج متطور لمنظومة الخدمات وخاصة التمويل الذي يقدم إلى هذه الأسر المنتجة مما يتيح اندماج أكبر عدد من الأفراد في أنشطة إنتاجية وبين التقرير أن الوزارة تضع الكثير من الآمال على عملية تطوير مشروع الإقراض متناهي الصغر المسمى بمشروع (المايكروستات) وتمكينه من أن يلعب دورا بارزا في توفير الموارد المالية اللازمة للأسر للبدء وتطوير مشروعاتهم الإنتاجية وقد قدمت الوزارة بالفعل كل الدعم للمشروع منذ تم البدء في تنفيذه عام 1999 وبناء على رغبة الوزارة في تطوير المشروع فطن الوزارة تقدمت بمقترحات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى المشرف على المشروع لإدراجها في عملية التطوير.

● تأسيس بنك الأسرة:

هذا وتعكف الوزارة حاليا على تأسيس /بنك الأسرة/ وبالتعاون مع بنك جرامين وبميزانية ابتدائية وقدرها خمسة ملايين دينار وذلك لتقديم القروض المتناهية الصغر للأسر البحرينية ولاشك أن إتاحة الخدمات السابقة بالإضافة إلى عدد من المحفزات ووسائل التشجيع سوف يساعد وبشكل مباشر إلى تحول أعداد من الأسر المنتجة التقليدية إلى أسر منتجة محترفة ومشروع / المنزل المنتج / يعتمد على تنظيم عدد من المبادرات الخاصة بهذه الأسر وعلى رأسها تنظيم مسابقات لأفضل منتج وأفضل جهة راعية وأفضل أسرة متحولة وقد تم تخصيص جائزة لصاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة بهدف زيادة الدعم المعنوي والمالي وتحسين مستوى الأسر المنتجة وتنمية الاتجاه والسلوك الإنتاجي كقيمة اجتماعية لدى الأسر والأفراد وتقدم وزارة التنمية الاجتماعية خدماتها حاليا لعدد يتجاوز 150 أسرة منتجة تعمل في مجالات تصنيع الصناديق المبيتة والملابس والهدايا والعبور والبخور والخزف والمأكولات .

بحضور قرينة عاهل البلاد وتكريمها للفائزين بجائزتها البلوشي: 300 أسرة منتجة مسجلة ونسعى لإشراكها في الناتج القومي



ضاحية السيف - هاني الفردان

كشفت وزيرة التنمية الاجتماعية فاطمة البلوشي عن ارتفاع عدد الأسر المنتجة المسجلة بوزارة التنمية والذي وصل إلى 300 أسرة منتجة، مؤكدة أنّ الوزارة تسعى من خلال هذه الزيادة لرفع نصيب مشاركة هذه المشروعات التي تقوم بها الأسر المنتجة في الناتج القومي الإجمالي للبحرين واعتباره أحد القطاعات الاقتصادية الواعدة.

وأشارت البلوشي إلى أنّ المنتجات التقليدية واليدوية في الولايات المتحدة الأميركية تسجل مبيعات تتعدى 20 مليار دولار سنوياً، جاء ذلك خلال حفل توزيع جائزة قرينة عاهل البلاد صاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة للأسر المنتجة التي قامت بتوزيع الجوائز على المشروعات الفائزة لتشجيع الأسر المنتجة لعام 2008م.

وقالت البلوشي: «لقد مر عام على احتفالنا بتوزيع جائزة في 15 مارس/ آذار 2007، واليوم نحتفل بهذه الجائزة لليوم الثاني على التوالي»، مشيرة إلى أنّ الوزارة خلال هذا العام قامت وبتوجيه من قرينة عاهل البلاد بإنجاز الكثير من الخطوات على طريق دعم الأسرة البحرينية، ووضعها على خريطة التنمية الاقتصادية بالبحرين

وأكدت البلوشي أنّ تمكين الأسرة لم يعد يشكل فقط لب خطة التنمية الاجتماعية التي وضعتها الوزارة بل اتخذ أبعاداً أخرى يهدف إلى إحداث تغيير نوعي وكمي في نشاطات الأسر المنتجة والنهوض بها وبمنتجاتها من خلال منظومة متكاملة من الخدمات والدعم بجميع أشكاله، مبيّنة أنّ ذلك أنتج عدداً من المخرجات التي باتت تشكل خريطة جديدة للمشروعات متناهية الصغر في المملكة، وأصبحت تجربة رائدة يحتذى بها الآخرون.

وأشارت وزيرة التنمية على أنّ مشروع المنزل المنتج يهدف لجعل البحرين مركزاً للأسر المنتجة، وعبر الزيادة في أعداد الأسر المحترفة والتي تتبنى مفاهيم زيادة الأعمال والعمل الخاص وبالتالي دفعها كي تصبح مشروعات صغيرة ومتوسطة.

وعددت البلوشي الخطوات التي أنجزها مشروع المنزل المنتج منذ تدشينه في مارس 2007، إذ أنه على مستوى التخطيط قامت الوزارة بتنفيذ مشروع الدراسة المسحية للأسر المنتجة وهي دراسة شاملة تجرى لأول مرة في البحرين لوضع قاعدة معلومات حديثة وواقعية تشمل معلومات حديثة عن مشروعات الأسر المنتجة وعلى مستوياتها كافة (منتجات، أفراد، أسر، أسواق) تهدف للمساعدة في تطوير الخطط والبرامج.

أمّا على مستوى توفير البنية التحتية فأكدت البلوشي انتهاء الوزارة من عدة مشروعات أبرزها مجمع العاصمة لمنتجات الأيدي العاملة والذي قامت بافتتاحه أمس قرينة عاهل البلاد، وهو أحد أكبر مشروعات الوزارة في إطار الخطة الوطنية لتنمية الأسر المنتجة.

وأوضحت البلوشي أنّ المجمع يعد الأول من نوعه على مستوى الخليج، إذ يقوم بتوفير محلات لعرض منتجات أكثر من 80 أسرة منتجة بالإضافة إلى سلسلة من الخدمات المتخصصة ومنها مركز للتصميم والابتكار لتطوير المنتجات (والذي تم تطويره مع خبرات دوليه وبدعم مالي من مجلس التنمية الاقتصادية).

وأشارت وزيرة التنمية الاجتماعية إلى أنه في ديسمبر/ كانون الأول الماضي أفتتح مركز سترة للأسر المنتجة وهو أول حاضنة تنفذ في دول المنطقة، إذ يوفر ورش إنتاج بمعدل 28 أسرة يومياً لتصنيع وتعبئة المواد الغذائية الجافة وتعبئة الأجبان والمخللات وتوفير عدد من المطابخ الإنتاجية والورش المشتركة والفردية، مبيّنة أنّ المركز مجهز بالمعدات وهو يتيح بيئة مؤهلة للإنتاج طبقاً للمعايير والمواصفات العالمية وتحت إشراف وزارة الصحة بما يعطي للمشروع العلامة التجارية اللازمة لتوزيع المنتجات في الأسواق المحلية وتصديرها.

وقالت البلوشي إنّ «تطوير محل الأسر المنتجة الذي افتتح في مايو / أيار 2006 بمطار البحرين الدولي ساعد على استيعاب تسويق منتجات 33 أسرة منتجة بحرينية؛ ليشهد العام الماضي زيارة حوالي 11 ألف زائر لهذا المحل، مما يدفع الأسر المنتجة إلى الأسواق العالمية وعدم الاكتفاء بالسوق المحلي.

ونظم حفل توزيع الجوائز تحت رعاية قرينة عاهل البلاد بفندق الريتز كارلتون، إذ نوهت البلوشي بجهود قرينة عاهل البلاد في دعم الأسر البحرينية المنتجة من خلال جائزة صاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لتشجيع الأسر المنتجة، مشيرة إلى أنّ عدد المشاركات لهذا العام قد بلغ 158 مشاركاً ومشاركة، مؤكدة أنّ المشاركات تتميز بجودة عالية ومستويات متقدمة من الحرفية .

وقد فاز بالجائزة للعام 2008م كلّ من عائلة أسماء محمد عيسى الحلو على جائزة أفضل أسرة منتجة وقيمتها خمسة آلاف دينار عن بهارات الطبخ، وحصلت زكية علي عيسى على جائزة أفضل منتج، وقيمتها ثلاثة آلاف دينار وهو عبارة عن مشروع النقدة، فيما حصل مطار البحرين الدولي على درع تذكاري بصفته أفضل راع وداعم للأسر المنتجة شارك في الجائزة.

وقد تم تدشين الجائزة في شهر مارس من عام 2007 بهدف التعريف بقيمة أعمال الأسر المنتجة وأهميتها والتشجيع على تحول الأسر محدودة الدخل إلى أسر منتجة تؤدي دورها الاقتصادي في المجتمع وتحسن دخلها المادي وتوفر منتجات تنافس المنتجات العالمية، وقد تم تحديد 15 من شهر مارس من كل عام تاريخاً للاحتفال ومنح الجائزة للفائزين من الأسر المنتجة من الجنسين والذي يتزامن مع اليوم العربي للأسر المنتجة الذي اقره مجلس الوزراء لشئون العرب في دورته (25) بموافقة على مقترح البحرين .

وتستهدف الجائزة الأسر محدودة الدخل وربات البيوت وكذلك المؤسسات الأهلية والحكومية ذات العلاقة إذ تم تحديد ثلاثة فروع للجائزة يتمثل الفرع الأول منها في أفضل أسرة منتجة، والفرع الثاني أفضل منتج، في حين يعني الفرع الثالث بجائزة أفضل راع وداعم للأسر المنتجة.

كما افتتحت قرينة عاهل البلاد مجمع العاصمة للأيدي البحرينية المنتجة الذي يقع في ضاحية السيف ويضم ثلاث ورش تدريبية بالإضافة إلى ورشة تختص بالابتكار والتصميم، وصالتين لعرض منتجات الأسر، وغرفة للاجتماعات، ووحدة تصميم وصقل وإنتاج المجوهرات، ومركز لتصميمات الخزف ومركز تكنولوجيا المعلومات للأسر المنتجة. كما يوفر المجمع عدد من الخدمات الاستشارية والإرشادية والخدمات العامة.

كما يعمل المجمع كذلك على تهيئة الأرضية الأولى للأسر والأفراد الراغبين في البدء أو تأسيس أو التوسع في مشروع صغير تمهيدا لانطلاقة أكبر في مجال وجودها في المجمع .

ويتميز المجمع بوجود بعض المنتجات اليدوية التي يتم تصنيعها بالمنازل منذ القدم التي تمثل تراث وتاريخ البحرين، بالإضافة إلى وجود طاقم تشغيل لإدارة المجمع مما يسمح بتقديم الخدمات للمنتحين به. وتعاون إدارة المجمع عدد من الجهات المحلية والدولية في مجال تقديم الاستشارات للمشروعات الصغيرة كمجلس التنمية الاقتصادية ومؤسسة GTZ الألمانية ومعهد البحرين للتدريب.

300 أسرة منتجة في البحرين

كشفت وزيرة التنمية الاجتماعية فاطمة البلوشي عن ارتفاع عدد الأسر المنتجة المسجلة بوزارة التنمية الاجتماعية والذي وصل إلى 300 أسرة منتجة، وأكدت أن الوزارة تسعى من خلال هذه الزيادة إلى رفع نصيب مشاركة هذه المشروعات التي تقوم بها الأسر المنتجة في الناتج القومي الإجمالي لمملكة البحرين واعتباره أحد القطاعات الاقتصادية الواعدة. جاء ذلك خلال حفل توزيع جائزة قرينة عاهل البلاد صاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة للأسر المنتجة .

:



كرمت صاحبة سمو الشخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة جلالة الملك المفدى الحاصلين على جوائز سموها لتشجيع الأسر المنتجة لعام 2008 في احتفال أقيم يوم أمس بفندق الريتز كارلتون، وقد فاز بالجائزة كل من عائلة السيدة أسماء محمد عيسى الحلو لجائزة أفضل أسرة منتجة وقيمتها 5000 دينار بحريني عن مشروعها بهارات الطبخ، فيما حصلت السيدة زكية علي عيسى على 3000 دينار بحريني على جائزة أفضل منتج عن مشروعها إتقان تطريزة النقدة، وحصل مطار البحرين الدولي على درع تذكاري بصفته أفضل داعم للأسر المنتجة، وقد حضر حفل توزيع الجوائز عدد كبير من الوزراء وأعضاء مجلسي الشورى والنواب وشخصيات نسائية من العائلة المالكة .

وقد تم تدشين جائزة صاحبة سمو الشخة سبيكة للأسر المنتجة في شهر مارس من العام الماضي، بهدف التعريف بقيمة أعمال الأسر المنتجة وأهميتها والتشجيع على تحول الأسر المحدودة الدخل إلى أسر منتجة تؤدي دورها الاقتصادي في المجتمع وتحسن دخلها المادي وتوفر منتجات تنافس المنتجات العالمية، حيث تم تحديد 15 من شهر مارس من كل عام للاحتفال ومنح الجائزة للفائزين للجنسين من الأسر المنتجة، تزامنا مع اليوم العربي للأسر المنتجة الذي أقره مجلس وزراء الشؤون العرب.

وتستهدف الجائزة الأسر المحدودة الدخل وربات البيوت وكذلك المؤسسات الأهلية والحكومية ذات العلاقة، إذ تم تحديد ثلاثة فروع للجائزة يتمثل الفرع الأول منها في أفضل أسرة منتجة والفرع الثاني أفضل منتج، في حين يعنى الفرع الثالث بجائزة أفضل راع وداعم للأسر المنتجة. بدأ الحفل بقراءة آيات من الذكر الحكيم، ثم تم عرض فيلم بعنوان (قصص بحرينية)، تناول قصص نجاح الأسر البحرينية المنتجة، تلتها كلمة لوزيرة التنمية د. فاطمة البلوشي، قالت فيها: إن حضوركم معنا اليوم يا صاحبة سمو، وقيامكم بتسليم الجائزة التي تحمل اسمكم الكريم لتشجيع الأسر المنتجة له

مدلولات واضحة تشير إلى اهتمام سموكم الشخصي بالأسر المنتجة لجعلها رافدا من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأردفت إن مشروع المنزل المنتج يهدف إلى جعل البحرين مركزا للأسر المنتجة عبر زيادة أعداد الأسر المحترفة التي تتبنى مفاهيم ريادة العمل الخاص، وبالتالي دفعها لتصبح مشروعات صغيرة ومتوسطة مؤكدة أن الوزارة تنطلع إلى رفع نصيب مشاركة هذه المشروعات في الناتج القومي الإجمالي للمملكة مشيرة إلى أن المنتجات التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية سجلت مبيعات تتعدى 20 مليار دولار سنويا .

ولفتت البلوشي إلى الخطوات التي أنجزها مشروع المنزل المنتج منذ تدشينه في مارس 2006 ، وقالت : قامت الوزارة بتنفيذ مشروع الدراسة المسحية شاملة للأسر المنتجة لوضع قاعدة معلومات حديثة وواقعية حول الأسر المنتجة، بهدف المساعدة على تطوير الخطط والبرامج. أما على مستوى توفير البنية التحتية من المجمعات والوحدات الإنتاجية والمراكز الدائمة، أشارت الوزيرة إلى افتتاح مركز سترة للأسر المنتجة كأول (حاضنة مطبخ) تنفذ في المنطقة لتوفر ورش إنتاج لتصنيع وتعبئة الأجبان والمخللات، وكذلك تطوير محل الأسر المنتجة الذي افتتح في مايو 2006 بمطار البحرين الدولي، بحيث أصبح منفذا حيويا لتسويق منتجات ما يزيد على 33 أسرة بحرينية.

واختتمت الوزيرة كلمتها بتأكيد عملية جني ثمار جميع هذه الجهود، وقالت يسعدني أن ألفت إلى أن أعداد المشاركين في هذا العام بلغ 158 في مقابل 128 مشاركة في العام الماضي، وقد تميزت مشاركات هذه السنة بمنتجات ذات جودة عالية ومستويات حرفية متقدمة. كما ألفت شريفة المطوع كلمة نيابة عن الأسر المنتجة، شكرت من خلالها الشريحة سببها على دعمها المتواصل للأسر البسيطة لتذليل الصعوبات التي تعترض لقمة العيش. وبعد الحفل انتقلت سموها لافتتاح مجمع العاصمة للأسر المنتجة في منطقة كرباباد، والمجمع بحسب القائمين عليه عبارة عن نقطة التقاء مركزية في البحرين لمساعدة ومساندة المشروعات المتناهية الصغر التي تعتمد عليها الأسر المنتجة لتوفير وحدات ومعارض دورية للبيع وتزويد هذه المشروعات بسلسلة من المصادر الاستشارية والإرشادية والخدمات العامة عن طريق إدارة المجمع أو من خلال شبكة الاتصال بمؤسسات محلية ودولية، إضافة إلى تهيئة الأرضية الأولى للأسر والأفراد الراغبين في بدء وتأسيس مشروع صغير تمهيدا لانطلاقة أكبر في المستقبل.

ويشترط في الأسر لتستفيد من خدمات المجمع عدة شروط، أهمها أن تكون بحرينية الجنسية وأن تمتلك مهنة أو صناعة أو حرفة يدوية، إضافة إلى كونها مسجلة في مشروع الأسر المنتجة وتسعى للدخول في الأسواق العالمية. أما بالنسبة إلى المشاريع، قد حددت عدة معايير يجب توافرها في المشروع لاختياره ضمن القائمة المدرجة في المجمع، وأولها أن يكون المشروع جادا وسريع الانتشار (ينمو بنسبة 10% سنويا على الأقل) وأن يكون قابلا للتسويق، وكذلك أن تكون الفكرة قابلة للتحويل من مشروعات متناهية الصغر إلى مشروعات متطورة. ويقدم المجمع تسهيلات مختلفة للأسر البحرينية كتسهيل إجراءات الحصول على سجل العمل من المنزل وعقد دورات تدريبية لاكتساب الخبرات اللازمة للبدء، وأيضا يقوم المجمع بتقديم الدعم الفني والإداري والتسويقي وتنقيف عام في مجال الأعمال اليدوية وتأسيس المشاريع الصغيرة .

ويهدف المجمع إلى إيجاد سمعة طيبة للبحرين عند زوارها على مستوى المنتجات اليدوية وزيادة عدد الأسر المنتجة ذات الإنتاجية العالية وذات المستوى التنافسي وخلق معلم سياحي جديد بمملكة البحرين. ويتولى إدارة شئون المجمع طاقم كامل يتكون من مشرف عام وأخصائيين للإنتاج والتسويق، وطاقم كامل من المدربين وموظفي استقبال لتولي مهام المبيعات وتغليفها.

فيما تقدم لها 851 مشاركاً قرينة الملك تكرم الفائزين بجائزة الأسر المنتجة



الوقت - عيسى الدرازي:

كرمت قرينة الملك، رئيسة المجلس الأعلى للمرأة الشبيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، أمس (الأربعاء) الحاصلين على جائزة الشبيخة سبيكة لتشجيع الأسر المنتجة للعام الجاري، حيث فازت بجائزة الأسرة العصامية أسماء عيسى الحلو عن مشروعها لصنع البهارات والمخللات البحرينية، فيما ذهبت جائزة أفضل منتج إلى زكية علي عيسى عن مشروعها خياطة النقدة "نوع من التطريز النادر في البحرين"، بينما فاز مطار البحرين الدولي بجائزة أفضل راع وداعم لمنتجات الأسر المنتجة.

من جهتها، أوضحت وزيرة التنمية الاجتماعية فاطمة البلوشي أن " عدد المشاركين في الجائزة هذا العام بلغ 158 مقابل 128 العام الماضي"، مضيفة أن " مشاركات العام الجاري تميزت بمنتجات ذات جودة عالية ومستويات متقدمة في الحرفية."

وقالت البلوشي إن "التطوير هذا العام شمل أيضاً التوجه العلمي، حيث يبدأ اليوم (الخميس) ملتقى الأسر البحرينية المنتجة تحت عنوان (الطريق نحو التميز) (للتباحث في آليات تطوير مشروعات الأسر المنتجة والاستعانة بخبراء من دول لها تجارب في هذا المجال". ولفنت إلى أن "الوزارة قامت في هذا العام بالكثير من الخطوات على طريق دعم الأسر المنتجة ووضعها على خريطة التنمية الاقتصادية بالمملكة"، مشيرة إلى أن "تمكين الأسر لم يعد يشكل لب خطة التنمية الاجتماعية التي وضعتها الوزارة، فحسب، بل اتخذ أبعاداً أخرى اقتصادية وثقافية."

وتابعت "كإطلاق مشروع (المنزل المنتج) الذي يهدف إلى إحداث تغيير نوعي وكمي في أنشطة الأسر المنتجة والنهوض بها وبمنتجاتها من خلال منظومة متكاملة من الخدمات". وأضافت البلوشي أن "مشروع المنزل المنتج يهدف لجعل البحرين مركزاً للأسر المنتجة، عبر

الزيادة في أعداد الأسر المحترفة التي تتبنى مفاهيم ريادة الأعمال والعمل الخاص، وبالتالي دفعها كي تصبح مشروعات صغيرة ومتوسطة."

وأكدت البلوشي أن "الهدف في طريقه للتحقيق، خصوصا أن عدد الأسر المنتجة المسجلة بالوزارة، أخذ في الزيادة ووصل إلى 300 أسرة منتجة."

إلى ذلك، انتقل الحضور وفي مقدمتهم قرينة الملك الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لافتتاح مجمع العاصمة لمنتجات الأيدي البحرينية، والذي يعد بحسب البلوشي "أحد أكبر مشروعات الوزارة في إطار الخطة الوطنية لتنمية الأسر المحتاجة، والأول من نوعه في المملكة ومنطقة الخليج."

وأوضحت أن "المجمع يقوم بتوفير محلات لعرض منتجات أكثر من 80 أسرة منتجة، إضافة إلى سلسلة من الخدمات المتخصصة"، لافتة إلى "احتوائه مركزاً للتصميم والابتكار لتطوير المنتجات، إضافة إلى مركز للتدريب وتقديم الاستشارات لتطوير المشروعات."

ويشتمل المجمع كذلك على ورشة مجهزة لتصنيع الإكسسوارات والحلي مخصصة لمجموعة من فتيات الصم والبكم، ومركز لتطوير الخزف.

وكان محل الأسر المنتجة، قد افتتح قبل عامين في مطار البحرين الدولي وأصبح منفذاً لتسويق منتجات 33 أسرة منتجة بحرينية على مدار الساعة، حيث استقبل المحل نحو 11 ألف زائر، وهو ما يدفع بمنتجات الأسر المنتجة إلى الأسواق العالمية وعدم الاكتفاء بالسوق المحلي.

وقالت البلوشي إنه "من أجل توفير غطاء قانوني لمشروعات الأسر المنتجة صاغت الوزارة مسودة قانون تحت مسمى (قانون المنزل المنتج) (في طريقه للإقرار من قبل الحكومة، وبالتالي عرضه على المجلس التشريعي."

لدى افتتاحها مركز الأسرة المنتجة
البلوشي: لجنة ثلاثية للنظر في احتياجات سترة على مدى 10
سنوات إفتتاح مركز سترة للأسر المنتجة



الوقت - حسين السلم:

قررت وزيرة التنمية الاجتماعية فاطمة البلوشي، تشكيل لجنة من وزارة التنمية وبلدي الوسطى، ومؤسسات المجتمع المدني في سترة، للنظر في احتياجات الأهالي لمدة 10 سنوات، فيما يخص عمل الوزارة. كما طلبت البلوشي، لدى افتتاحها مركز الأسرة المنتجة في سترة صباح أمس "الاثنين" من ممثل الدائرة "رصد أعداد الأسر المنتجة ودفعها للانخراط في البرنامج"، كما وجهت الوكيل المساعد لتنمية الخدمات بالوزارة وحيد القاسم إلى "التنسيق مع المجلس لتلافي الازدواجية".

من جهته، قال عضو بلدي الوسطى صادق ربيع "اجتمعنا مع مدير مركز الأسر المنتجة، وبدأت اللجنة عملها بشكل أولي في وضع الخطوط الرئيسية"، مقترحا "أن تكون البحوث الاجتماعية من أهالي المنطقة، فهم الأعم باحتياجاتها". ورأى ربيع أن "مفهوم التنمية في سترة، غائب والأهالي يرنون إلى تفعيل آليات التواصل مع الوزارة ضمن صلاحياتها"، مشددا على أن "الهدف من الانتقاد لا يعدو كونه تقويما للاعوجاج وخدمة الوطن لا البهرجة الإعلامية"، وفق ما قال.

وفي سياق متصل، أشاد رئيس بلدي الوسطى عبدالرحمن الحسن بجهود وزيرة البلوشي في "إنشاء أول مركز للأسر المنتجة بالمنطقة الوسطى الذي تم افتتاحه بستره أمس والذي خصص لدعم وتشجيع الأسر الفقيرة والمنتجة لبيع وتسويق منتجاتها". وأوضح الحسن أن "المركز، بادرة طيبة ومباركة في تطوير العمل الاجتماعي، وهو مصنع إنتاج للكثير من الأسر وخصوصا المحتاجة"، مثنياً توجه وزارة التنمية في "تسويق هذه المنتجات سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي". وأبدى الحسن "استعداد المجلس البلدي للتعاون اللامحدود والتنسيق مع الوزارة في كل ما من شأنه دعم المواطنين وتنمية المجتمع في كافة المجالات".

وأكد الحسن أن "المجلس البلدي سيسعى بالتنسيق مع الوزارة لإنشاء مراكز أخرى للأسر المنتجة في كافة أرجاء المنطقة"، منوها إلى أنه "لو وصل الأمر للتشجيع على عمل أكشاك أو التسهيل لعربات متحركة تأخذ طابعا تقليديا في تصميمها، تشجيعاً لهذه الأسر ودعمها بكل السبل الممكنة". وأضاف أن "المجلس، يخطط مع البلدية لإيجاد محلات في الأسواق التي تشرف عليها التأمينات الاجتماعية مع إمكان الاستفادة من الحدائق والمضامير لبيع وتسويق مصنوعات الأسر المنتجة". وأبدى الحسن، إعجابه بما طرح أثناء زيارة الوزيرة لسترة من قبل إحدى المرشحات الاجتماعيات والتي بينت جهود الوزارة في حل المشكلات الأسرية وتقديم النصح والإرشاد لكثير من الأسر فضلاً عن "البروشورات" التي توضح حجم الإنجازات وتنوع الأعمال التي تقوم بها

وقال الحسن "هذا يدل على اهتمام وزارة التنمية وتوجهاتها لخدمة شرائح المجتمع كافة من خلال النظرة الثاقبة والبعيدة التي تتمتع بها الوزيرة في قيادة الوزارة."

وأوضح الحسن أن "الجهود مستمرة في إيجاد أرض لإنشاء مركز اجتماعي في منطقة العكر بالتعاون مع الجهات المختلفة ومنها الديوان الملكي والبلدية والتسجيل العقاري من أجل الحصول على أرض مناسبة."

وختم الحسن "سبق للوزارة أن قدمت تصوراً مبدئياً، والميزانية مرصودة من قبل أحد المتبرعين ولم يبق إلا تثبيت الأرض المناسبة."

الوقت 7 مارس 2008م

في ملتقى الأسر المنتجة .. الطريق نحو التميز د. البلوشي : الأعمال المتناهية الصغر بذرة الأعمال الكبيرة

نظمت وزارة التنمية الاجتماعية صباح أمس بفندق الريتز كارلتون ملتقى تشكيل رواد الأعمال لدى الأسر المنتجة الذي أقيم على هامش حفل تسليم جائزة قرينة الملك رئيس المجلس الأعلى للمرأة سمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لتشجيع الأسر المنتجة وافتتاحها لمجمع العاصمة للأيدي البحرينية المنتجة.

وقد افتتحت وزير التنمية الاجتماعية فاطمة البلوشي أعمال الملتقى الذي حضره عدد من المختصين والمهتمين بالأعمال والمشروعات الإنتاجية، حيث أكدت في كلمة الافتتاح على سعي الوزارة إلى دعم وتعزيز دور الأسرة البحرينية المنتجة لتكون أحد محاور الاقتصاد الوطني في مملكة البحرين لافتة إلى أن الأعمال المتناهية الصغر هي البذرة للأعمال المتوسطة والكبيرة وأثبتت الدراسات أن هذه الأعمال هي أساس لأي اقتصاد ناجح ومستمر.

وأعربت الوزيرة عن سعادتها بتنظيم ملتقى رواد الأعمال الذي من شأنه أن يسלט الضوء على الخطوات الكفيلة بأن تقود الأسر المنتجة نحو العمل المتميز من خلال تركيزه على السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق الهدف المرجو في مجال تنمية إبداعات هذه الأسر وتطويرها.

وأضافت أن الوزارة لم تتوان في توفير الخبرات المحلية والخارجية من أجل تطوير أعمال الأسر البحرينية المنتجة وتعزيز قدراتها والعمل على حث هذه الأسر لابتكار أفكار جديدة قادرة على مواكبة متطلبات السوق محليا ودوليا.

وشددت الوزيرة على الشراكة مع المؤسسات الحكومية والأهلية لدعم برامج ومشروعات الأسر المنتجة مشيدة بالشراكة القائمة بين الوزارة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي ترجم في الكثير من المناسبات المهمة.

ولفتت الوزيرة إلى أهمية الخروج بتوصيات وأفكار جديدة من شأنها أن تعزز رؤية الأسر المنتجة للمشروعات الإنتاجية الصغيرة وتدفعهم لتطوير مهاراتهم الإبداعية من أجل التواجد بقوة في السوق الإنتاجية الحرفية .

من جانبه ألقى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيد آغا كلمة شدد فيها على أهمية العمل من أجل إحداث تغيير في المفهوم الاجتماعي لنشاط الأسر المنتجة والسعي من أجل تطوير قدرات هذه الأسر للمزيد من الإبداع.

وأكد أن ريادة الأعمال هو المفتاح من أجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية، مشيداً بالأسر النشطة التي استطاعت أن تخلق حضوراً فاعلاً في المجتمع التجاري من خلال العمل من المنزل بدعم وزارة التنمية الاجتماعية.

ووجه الشكر لوزيرة التنمية الاجتماعية لتواصلها مع برنامج الأمم المتحدة في تنفيذ البرامج التي تصب في صالح المجتمع المحلي وخصوصاً في مجال ريادة الأعمال الذي يتوجه للأسر البحرينية البسيطة التي تسعى إلى نقل نفسها من دائرة الحاجة إلى دائرة الاكتفاء المادي، مؤكداً أن هناك الكثير من الأسر القادرة على مساعدة نفسها من خلال الدخول إلى مشروع الأسر المنتجة.

وبدأت جلسة العمل التي أدارها مدير إدارة الطفولة والأسرة خالد إسحاق باستعراض مشروع المنزل المنتج من قبل مستشار وزيرة التنمية الاجتماعية لتنمية المجتمع عاطف الشبراوي وذلك تحت عنوان "الأسر المنتجة البحرينية نحو التميز".

كما شارك في تقديم ورش العمل حسني الدمرداش الذي تحدث عن خدمات تطوير المنتجات من خلال مركز الابتكار والتصميم، كما تحدث إقبال كراك عن تجربة مؤسسة "أفسل" في تطوير مشروعات المتناهية الصغرى ومنتجاتها التكنولوجية وكيفية تشجيع إقامة شراكات بين مشروعات الأسر.

وتحدثت عصمت رشدي من وزارة التضامن الاجتماعي في مصر عن تجربة تطوير الأسر المنتجة في جمهورية مصر العربية في حين تحدث يوسف عبدالله مدير تنمية الثروة البشرية بصندوق العمل عن برامج صندوق العمل المقدمة للمواطن البحريني والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يذكر أن عدد المشاركين في ملتقى رواد الأعمال قد تجاوز المئة أسرة يمثلون أسراً منتجة وأفراداً تمكنوا من خلق مشروعاتهم الإنتاجية الخاصة وحققوا نجاحات كبيرة فيها.

قالت وزيرة التنمية الاجتماعية د.فاطمة البلوشي إنها تتوقع أن تتجاوز ميزانية بنك الأسرة مبلغ 15 مليون دينار بحريني، حيث ستقدم وزارة التنمية 3 ملايين والمؤسسة الخيرية الملكية 5 ملايين، وباقي المبلغ من قبل جهات خاصة داعمة، مشيرة إلى أن البنك المركزي قد اشترط متطلبات كثيرة لإعطاء الرخصة للبنك، وأن الوزارة استقدمت خبيراً هندياً متخصصاً ليساعدها في تحقيق هذه المتطلبات .

وأوضحت أن الوزارة انتهت فعلياً من إعداد مشروع قانون «المنزل المنتج» لافتة إلى أنها تتوقع عرضه على مجلس الوزراء لإقراره في غضون أسابيع قليلة، مؤكدة أن هذا المشروع سيساهم في تنظيم عمل الأسر من داخل المنازل وحمايتها من أي إشكالات قانونية. جاء ذلك في حديث الوزيرة للصحفيين خلال افتتاح ملتقى الأسر المنتجة البحرينية بعنوان (الأسر المنتجة نحو التميز) الذي عقد صباح أمس بفندق الريتز كارلتون. بدأ الملتقى بكلمة لوزيرة التنمية، هنأت فيها جميع الأسر المنتجة والفائزين بجوائز الشيخة سبيكة يوم أمس الأول، وكذلك الجهات الراعية لمشاريع الأسر المنتجة في البحرين، مؤكدة أن حجم تجاوب المجتمع مع هذه الفعاليات يعكس دعمه واهتمامه بفئات الدخل المحدود. وقالت إن الدراسات والأبحاث أثبتت أن الأعمال المتناهية في الصغر هي أساس الاقتصاد الحديث، والقاطرة التي تقود التنمية الاجتماعية للأمام. وعبرت عن أملها أن يخرج الملتقى بتوصيات وأفكار تسهم في تطوير العمل المستقبلي للأسر المنتجة. مدير مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيد آغا، شدد على قدرة المشاريع الصغيرة المنطلقة من المنزل على إحداث تغيير جذري وحقيقي على مستوى التنمية الاجتماعية. بدأ الملتقى بعرض لمستشار وزارة التنمية د. عاطف الشبراوي حول مشروع المنزل المنتج، حيث استهل كلامه بالحديث عن المعوقات التقليدية لنمو المشروعات المتناهية في الصغر والتي تتمثل في قلة الموارد المالية وصعوبة الحصول على الدعم من الأهل والأصدقاء، إضافة إلى ضعف القدرة التنافسية وغياب شركات التسويق المتخصصة ونقص المعلومات حول الأسواق والمستهلكين. ثم انتقل إلى الحديث عن أهداف المشروع وفلسفته ومنظومته المتكاملة والمخرجات المتوقعة منه. كما استعرض مدير مركز AFCL الهندي تجربة المركز في تطوير المشروعات المتناهية الصغر ومنتجاتها التكنولوجية وكيفية تشجيع إقامة شركات بين مشروعات الأسر. ثم تحدث د. حسني الدمرداش عن مركز الابتكار والتصميم التابع لمجمع العاصمة، فقال: لقد أعدت وزارة التنمية الاجتماعية حزمة من الخدمات التي توفر الإمكانيات وتطلق الطاقات المبدعة لدى أفراد الأسر المنتجة، ومن تلك الخدمات مركز التصميم والابتكار بمجمع العاصمة لمنتجات الأيدي البحرينية الذي يعد الأول من نوعه في مملكة البحرين ومنطقة الخليج العربي الذي يستهدف من خلاله التحول في سياسة دعم مشروعات الأسر المنتجة وتحويلها من مرحلة الرعاية إلى مرحلة التنمية والتطوير، عبر توفير البنية التحتية المتطورة من دعم وخدمات متخصصة لزيادة فرص النجاح والمنافسة وتوفير فرص عمل جديدة ودعم الاقتصاد الوطني في مملكة البحرين. وتطرق الدمرداش إلى آلية عمل المركز قائلاً: سيسعى المركز إلى عقد دورات تدريبية وورش عمل للأسر ذات العلاقة لتنمية المهارات التقنية والإنتاجية للأسر، إضافة إلى

توفير عدد من التصميمات المعاصرة للمنتجات التي تحتاج إلى إعادة صياغة بما يتفق مع متطلبات العصر و التنافس التسويقي. وأردف قائلاً: سنعمل على الاستفادة من الأساليب والوسائل التكنولوجية الحديثة في زيادة الإنتاج وفاعلية النماء الاجتماعي والاقتصادي بالمملكة، كذلك سنقدم خدمات المعلومات المقروءة والمرئية من خلال إنشاء مكتبة للكتب والكتالوجات والـ CD وسنتيح الفرصة للأسر المنتجة لاستخدام شبكة الاتصالات الدولية (الإنترنت) للوصول إلى المعلومة والتسويق لمنتجاتها. وتحدث ممثل وزارة التضامن الاجتماعي في جمهورية مصر العربية عصمت رشدي عن التجربة المصرية في هذا المجال، مبيناً أن الهدف من هذه المشاريع هو الحد من الفقر والمساهمة في حل مشكلة البطالة وتحسين مستوى درجة الرضا النفسي لأفراد المجتمع بحسب تعبيره. وأشار رشدي إلى أن ما يقارب 2 مليون أسرة مصرية استفادت من المشروع حتى الآن، لافتاً إلى أن 15 ألف أسرة تستهدف بشكل سنوي وأن 14074 أسرة على قائمة الانتظار. وفي ختام الملتقى استعرض مدير تنمية الثروة البشرية بصندوق العمل يوسف عبدالله برامج صندوق العمل المقدمة للمواطن البحريني وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

افتتاح معرض دائم للأسر المنتجة بالمطار



بتوجيهات رسمية من سمو الشيخ علي بن خليفة آل خليفة نائب رئيس الوزراء وزير المواصلات لمساندة الأسر المنتجة كونها مسؤولة وواجبا وطنيا افتتح أمس كل من السيد إبراهيم حسن القائم بأعمال الوكيل المساعد للشئون المالية والموارد البشرية بوزارة التنمية الاجتماعية والسيد محمد ثامر الكعبي مدير إدارة المطار بالوكالة بوزارة المواصلات المعرض الدائم للأسر المنتجة وذلك بصالة المغادرين بمطار البحرين الدولي .

ويأتي ذلك استجابة لتوجهات القيادة السياسية بالمملكة وفي ضوء الدعم والمساندة التي توليها شئون الطيران المدني بوزارة المواصلات في دعم برامج الأسر المنتجة، والتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية، وبهذه المناسبة قال السيد إبراهيم حسن إن هذه التجربة الأولى التي تنفذها وزارة التنمية الاجتماعية بالمملكة بافتتاح معرض دائم للأسر المنتجة في مطار البحرين الدولي حيث يتم التسويق لمنتجات هذه الأسر من خلال الالتقاء بالمسافرين من مختلف الجنسيات للتعرف على هذه المنتجات المحلية. وأضاف ان ذلك إنطلاقاً من كون مسؤولية بناء الأسرة والحفاظ عليها هي مسؤولية وطنية لا تقتصر على مؤسسة أو جهة واحدة مشيراً إلى أن وزارة التنمية الاجتماعية تولي اهتماماً كبيراً بشؤون الأسرة وتنمية مواردها من الجانب الاقتصادي، وانسجاماً مع إستراتيجية الوزارة الجديدة في مساندة الأسر المحتاجة، والعمل من خلال آليات عمل محددة وبرامج هادفة. وقال محمد ثامر الكعبي مدير إدارة المطار بالوكالة بوزارة المواصلات إن توجيهات وزير المواصلات كانت واضحة بشأن دعم ومساندة الأسر المنتجة في افتتاح هذا المعرض الدائم المصغر، مشيراً إلى إن هذا المعرض يعكس جودة الإنتاج البحريني ويعرف السائحين من الدول المختلفة بالكثير من المعالم والإنتاج المحترف

ونشير هنا إلى أن الوزارة تستعد لتدشين المركز الدائم للأسر المنتجة بضاحية السيف كما أنها تسعى للاستفادة من تضافر الجهود والخبرات وتنويع مصادر التمويل وضمانات تنفيذ المشاريع التنموية بهدف توسيع قاعدة المستفيدين من مشاريع الأسر المنتجة. وقد أطلقت الوزارة مؤخراً المشروع الوطني للأسر المنتجة والذي يهدف لتنمية موارد الأسرة المحدودة الدخل وتحويل بعض الأسر التي تحصل على مساعدات من الوزارة إلى أسر قادرة على الاعتماد على مواردها الذاتية، إضافة إلى نشر وتدعيم الحرف الشعبية كما سوف يتم تدريب وتطوير الأسر المنتجة من خلال الدورات المكثفة، باستخدام التقنيات الحديثة التي تساعد على تحسين المستوى العام للإنتاج.

وتقوم الوزارة بتسويق منتجات هذه الأسر عن طريق إقامة المعارض الداخلية والخارجية وفي المناسبات والفعاليات الوطنية والمجمعات التجارية والفنادق السياحية. وقد أصدرت وزارة التنمية كتيباً خاصاً بمنتجات الأسر المنتجة يشتمل على عدد كبير من المنتجات اليدوية والحرفية لتسهيل عملية تسويق منتجات هذه الأسر.

لقاء مع الدكتور عاطف الشبراوي مستشار تنمية المجتمع حول مشروع الأسر المنتجة

"أثبتت التجارب العالمية في التنمية والتي بلورتها توصيات المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة أن تهيئة البيئة المناسبة للأفراد والجماعات ذات المستويات الاجتماعية والاقتصادية المنخفضة بهدف البدء في أنشطة إنتاجية وتأسيس مشروعات متناهية الصغر تعتبر أحد ركائز سياسة مكافحة الفقر التي أظهرت نتائج طيبة في عدد من الدول". جاء ذلك على لسان مستشار تنمية المجتمع في وزارة التنمية الاجتماعية الدكتور عاطف الشبراوي في حوار أجرته معه "الوطن" لفت فيه إلى أن العمل على تنمية المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر يمثل أحد أهم التوصيات التي صدر بها عدد من تقارير الأمم المتحدة الصادرة تحت عنوان "إطلاق ريادة الأعمال" بهدف القضاء على الفقر في مختلف دول العالم.

وأضاف: "قررت وزارة التنمية الاجتماعية البدء في تنفيذ هذه التوصيات ووضعها في الإطار المناسب كإحدى آليات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر ومساعدة الأسر المعوزة والعمل على إيجاد مصادر للدخل تسمح برفع مستوى الأسر وتنمية المجتمع البحريني بشكل أكثر كفاءة وملائمة للتغيرات الحالية التي تمر بالمملكة". "الوطن قابلت الدكتور عاطف الشبراوي ودار هذا الحوار:

ما هو مشروع الأسر المنتجة؟

- أسلوب من أساليب التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة وضعت أسسه لتدعيم العمل الحر عبر تأسيس وإدارة مشروعات متناهية الصغر في الصناعات البيئية والمنزلية بقصد رفع المستوى الاقتصادي للأسر محدودة الدخل وهي الأسر التي لدى أفرادها حرف ومهارة أو استعداد لتعلم حرفة يمكن الاستفادة منها وتوجيهها لإنتاج سلع قابلة للتسويق داخلياً وخارجياً، وهذه السلع نتاج صناعات حرفية تقليدية ومعاصرة تستمد أصالتها ومكوناتها من التراث البحريني.

من المستهدفون من هذا المشروع؟

- يستهدف مشروع الأسر المنتجة فئات عدة تشمل الأسر محدودة الدخل التي لدى أحد أفرادها دراية أو مهارة حرفية يمكن الاستفادة منها وتوجيهها لإنتاج سلع قابلة للتسويق، الأسر محدودة الدخل وليس لدى أفرادها مهارة أو إلمام حرفي ويكون لدى أحد أفرادها الرغبة والاستعداد لاكتساب المهارة أو الدراية الحرفية عن طريق التدريب على إحدى الصناعات المنزلية، وخريجات المشاغل والحرف اليدوية من النساء والفتيات اللاتي تتوفر لديهن الرغبة لتولي مشروعات إنتاجية تدر عليهن ربحاً.

إضافة إلى ذلك أفراد الأسر التي تحصل على مساعدات اجتماعية من الوزارة ممن لديهم الرغبة والاستعداد للقيام بمشروعات إنتاجية تدر دخلاً تستطيع أسرهم الاعتماد عليه في توفير حاجاته، والمتسربين من التعليم ولديهم الرغبة في شغل أوقات فراغهم في القيام بأعمال إنتاجية تنمي موارد الأسرة.

ما الأهداف الإستراتيجية للمشروع؟

- تنمية المجتمع من خلال دعم العمل الحر والإنتاج، جعل البحرين مركزاً نموذجياً للأسر المنتجة ذات المنتجات المتطورة، زيادة أعداد الأسر المنتجة ونشر وتنمية روح الريادة والتوظيف الذاتي، زيادة قاعدة تقديم الخدمات للأسر المنتجة ودعم الجمعيات الأهلية المساندة لها وتعظيم مفاهيم التنمية بالمشاركة مع القطاع الخاص.

ما هو مشروع الوحدات بالمراكز الاجتماعية؟

- يعتبر مشروع الوحدات الإنتاجية من المشروعات التنموية المدرجة ضمن مشروع الأسر المنتجة الذي يخدم في أساسه الأسر محدودة الدخل ويسهم في تحسين الدخل الاقتصادي لهذه الأسر وخصوصاً خريجات الدورات التدريبية في المراكز الاجتماعية بهدف رفع المستوى الاقتصادي لخريجات مشاغل وورش المراكز الاجتماعية وإدماج المرأة في عملية التنمية وفتح آفاق للتجديد والابتكار والارتقاء بمستوى الإنتاج.

ما الأسس التي تم بناء عليها التخطيط لمشروع الأسر المنتجة؟

- إن التخطيط السليم للأنشطة يحتاج عادة إلى معلومات دقيقة، لذا جاءت فكرة إجراء دراسة مسحية لواقع الأسر المنتجة في المملكة لتكون قاعدة يعتمد عليها في وضع التصورات المستقبلية لتطوير مشروع الأسر المنتجة والارتقاء بمستوى الإنتاج وإبرازه بمستوى يليق بالمجتمع والسوق البحرينية وتهيئة هذه الأسر للدخول إلى سوق العمل بما يتناسب مع متطلبات الأسواق والأذواق وإتاحة الفرص أمامهم لترويج منتجاتهم وتحسين أوضاعهم المعيشية.

واعتمدت هذه الدراسة على المسح الميداني لأهميته في الدراسة، إذ شمل 253 أسرة منتجة موزعة على مختلف مناطق البلاد، وتم تقسيم المدة الزمنية للدراسة على مرحلتين تم الانتهاء من أولها خلال 10 أشهر بدأت من مارس (آذار) 2007 وانتهت في ديسمبر (كانون الأول). وأهم ما يميز الدراسة اعتمادها مؤشرات قياس عدة منها:

- دراسة خصائص الأسر المنتجة (التركيب العمري والحالة التعليمية).
- الحالة العملية للأسر (نوع الحرفة ونوع الخامات المستخدمة).
- مكان إنتاج وتسويق المنتجات ومدى الإقبال على السلع.
- مدى الإمكانيات المادية للأسر وكيفية الحصول على التمويل.
- البرامج التأهيلية التي حصل عليها لتطوير المنتجات وتسويقها.

- المعوقات التي تعترض المشروع والاقتراحات التي تساعد على الاستمرارية. وتشير نتائج هذا المسح إلى مدى التقدم ونجاح المنظومة التي تم تصميمها في تحريك المشروع نحو الانطلاق والتوسع في المبيعات والمنتجات وإعداد الأسر وتأهيلها.

ما أوجه الدعم المقدمة من وزارة التنمية للأسر المنتجة؟

- يعتمد المشروع الوطني لتنمية الأسر المنتجة منظومة متكاملة من الدعم: أولاً: تطوير البنية التحتية للأسر المنتجة: فقد تمكنت وزارة التنمية الاجتماعية من تشييد المجمعات والمراكز الدائمة التي تسهم في دعم وتطوير الأسر المنتجة وتهيئة البيئة المناسبة لها من خلال ما يتوفر في هذه المنشآت من منظومة الخدمات المتطورة. ومن أهم تلك المشاريع الريادية:

- مجمع العاصمة لمنتجات الأيدي البحرينية الذي يمثل إحدى أكبر مبادرات الوزارة في إطار خطة تنمية الأسر المحتاجة. والمشروع الوطني لتنمية الأسر المنتجة، ويعد المجمع الأول من نوعه في المملكة ومنطقة الخليج العربي كونه مؤسسة تقوم بمساعدة ومساندة مشروعات الأسر المنتجة والمشروعات المتناهية في الصغر، ويعتمد المجمع ركيزتين الأولى إتاحة معرض دائم للمنتجات، إذ يمثل المجمع إحدى نقاط الجذب السياحي في المملكة لما يمثله من تركيز لعدد من الأسر التي تعمل في تصنيع المنتجات البحرينية التراثية والقديمة، والثانية تقديم حزمة من الخدمات المتخصصة. ولتقديم خدمات متطورة للأسر المنتجة للارتقاء بمنتجاتها بغية الوصول إلى منتجات ذات جودة فائقة فقد تم إنشاء وحدة متكاملة للتطوير يطلق عليها "مركز التصميم والابتكار" ويمثل إحدى الأفكار الرائدة غير التقليدية التي تشمل مركز التصميمات والأفكار الإبداعية الذي يقوم بتنفيذ برامج تدريبية في هذه المجالات بهدف تأصيل التصميمات وتطوير الجودة والحرفية. كما تشمل ورشة تصميم وصياغة الذهب والمجوهرات وتوفير فرص التدريب والتأهيل المتطورة على تصميم وصقل المشغولات والمجوهرات أمام الراغبات في مزاوله هذه المهنة من الفتيات وخصوصاً ذوات الاحتياجات الخاصة ثم مساعدتهن على تأسيس وإدارة مشروع صغير لتصنيع وبيع المنتجات.

وتشمل أيضاً مركز تكنولوجيا المعلومات لخدمة الأسر المنتجة الذي يمثل إحدى محاور تطوير مشروعات الأسر المنتجة والعاملين عليها وربطهم بالمتغيرات والمستجدات العالمية في الصناعات اليدوية. ويوفر المجمع عدداً من الخدمات منها خدمات الاحتضان التي تتمثل في توفير محل مجهز بإيجار رمزي والخدمات الفنية والتسويق والتصدير من خلال قنوات تسويقية سواء محلياً أو خارجياً. وخدمات القرطاسية من معالجة النصوص وحفظ الملفات والاتصالات واستقبال وتنظيم المراسلات والمكالمات التلفونية، والبريد السريع. مركز سترة للأسر المنتجة، ففي العام 2002 م تم افتتاح مشروع مصنع الرحي لتعبئة المواد الغذائية بدعم من شركة ترافكو للمواد الغذائية. وتم تطويره العام 2007 من خلال إنشاء مركز متخصص "كحاضنة مواد غذائية ويضم المركز ورش إنتاجية لتصنيع وتعبئة المواد الغذائية الجافة وعدد من المطابخ الإنتاجية والورش الإنتاجية الخاصة بإنتاج وتعبئة الجبن والمخللات.

وتتوفر لهذا المركز البيئة المناسبة عمليا وصحيا لتمكن الأسر من المشاركة في الإنتاج والالتزام بالمعايير والمواصفات التي تشترطها وزارة الصحة بما يمكن هذه الأسر من الحصول على العلامات التجارية والصحية اللازمة لتوزيع هذه المنتجات في الأسواق المحلية والخليجية. وتعمل الأسر تحت إشراف فريق من المختصين في مجال الإنتاج والتسويق يقوم على توفير وتقديم الخدمات التي تساعد على الانخراط في سوق العمل ودفعهم للابتكار والإنتاج.

ويضم المركز عددا من المحلات المخصصة لعرض وتسويق منتجات الأسر المنتجة تتوافر فيها كل الخدمات والتسهيلات اللازمة للبيع وعرض المنتجات. - محل الأسر المنتجة في مطار البحرين الدولي: تم افتتاح هذا المحل في مايو (أيار) 2006 بهدف مساعدة الأسر المنتجة في تسويق منتجاتها عبر منفذ حيوي مهم واستراتيجي يعج بالحركة على مدار الساعة، ما يعد منطلقاً للتعريف بمنتجات هذه الأسر ومشاريعها والوصول بها إلى العالمية وعدم الاكتفاء بالسوق المحلية. وأثبت حجم المبيعات المحققة شهريا مدى جدوى هذا المحل كمنفذ بيع حيوي في إحداث نقلة نوعية في المنتجات وحجم الطلب المستمر عليها.

ثانياً: توفير الدعم والتمويل للأسر المنتجة: إذ توفير الوزارة الموارد المالية المطلوبة، الأمر الذي يمثل عنصراً جوهرياً في منظومة تطوير مشاريع الأسر المنتجة.

وتطوير مشروع الميكروستارت لأن الوزارة تسعى للنهوض بالأنشطة الاقتصادية متناهية الصغر التي يقوم بها أفراد الأسر المحتاجة والفقيرة وتحويلها إلى أسر منتجة متطورة، ولذلك تعتمد سياسة التركيز على خلق نموذج متطور لمنظومة الخدمات الدعم والتمويل وذلك بتطوير أداء مشروع الإقراض متناهي الصغر المسمى مشروع "الميكروستارت".

وقدمت الوزارة بالفعل كل الدعم للمشروع منذ أن تم البدء في تنفيذه العام 1999 بناء على اتفاق بين حكومة البحرين وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وما زال المشروع يعمل بنجاح من خلال الجمعيات الثلاثة التي تقوم عليه وهي جمعية رعاية الطفل والأمومة، جمعيه أوال النسائية وجميعه الإصلاح. ويقدر قرض المايكروستارت 100 بين و600 دينار حسب انضباط المستفيدين في دفع الأقساط الشهرية التي تستغرق عادة من 6 شهور إلى سنة.

وقعت الوزارة مؤخراً اتفاق المرحلة الثانية من مشروع الميكروستارت، فما أوجه تطور هذا المشروع؟

- يجري حالياً تطوير المشروع في نقاط عدة منها زيادة مبلغ الدعم المالي من حكومة البحرين ومساعدة الجمعيات الأهلية المشرفة على المشروع في زيادة قدرتها المؤسسية من خلال تدريب القائمين وفتح فروع في مختلف مناطق مملكة البحرين لخدمة أكبر عدد من الأفراد وتسهيل حصولهم على القروض المالية وإضافة جمعيات أهلية جديدة للمشروع وفق معايير تعتمد قدرة الجمعيات على إدارة المشروع وضمان استدامة المشروع وإنشاء

قاعدة معلوماتية مناسبة لتصنيف وتحديد عدد المستفيدين من المشروع في كل الجمعيات منعاً للازدواجية وتوفير شبكة ربط في المعلومات بينهم وبالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء. وتوفير الدعم والتمويل للأسر المنتجة تعمل الوزارة حالياً على تأسيس بنك وطني للإقراض متناهي الصغر "بنك الأسرة"، ووقعت وزيرة التنمية الاجتماعية الدكتورة فاطمة البلوشي ومؤسس بنك القرية في بنجلادش البروفسور محمد يونس الحائز على جائزة نوبل للسلام في مارس (آذار) 2007 مذكرة تفاهم مشتركة لإنشاء بنك الأسرة البحريني برأس مال يبلغ حوالي 15 مليون دينار. وتأتي هذه الخطوة على غرار بنك جرامين، ويتوقع أن يتم افتتاح هذا البنك منتصف العام الحالي.

ما الهدف من إنشاء بنك الأسرة؟

- يهدف نموذج بنك الأسرة المقترح إلى تمكين الأسر البحرينية وتيسير الحصول على خدمات التمويل المتناهي في الصغر كمدخل للتوظيف الذاتي للأفراد، وأيضاً توفير بيئة مناسبة للبدء في أنشطة مدرة للدخل للشباب والأسر، إضافة إلى الخدمات التمويلية الأخرى التي تصب في تطوير مستوى معيشة الأفراد.

ماذا عن مشاريع التأهيل والتدريب التي تقدمها الوزارة؟

- تقدم الوزارة عدداً من الدورات والبرامج التدريبية التي تسهم في تطوير المهارات الفنية والسلوكية عند الأسرة وغالباً ما تنظم هذه الدورات في المراكز الاجتماعية التابعة للوزارة كما يتم في مجمع العاصمة لمنتجات الأيدي البحرينية.

صار رائجا استخدام تعبير "المنزل المنتج" فما خلفيات هذا القانون وتبعاته؟
- لضمان البيئة القانونية لمشروع الأسرة المنتجة بهدف حماية الأسرة تعمل الوزارة على توفير الغطاء القانوني لها والذي يعينها على الإنتاج والتسويق في المنزل فقد صاغت وزارة التنمية الاجتماعية قانوناً تحت مسمى قانون "المنزل المنتج" وهو قيد التفعيل. ويتم من خلال القانون قيد الأسر المنتجة في سجلات المنزل المنتج، لمزاولة أي من الأنشطة الإنتاجية المنزلية. ويتيح القيد في السجلات عدداً من الخدمات والمميزات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية.

أيضاً يجري إعداد لائحة تنفيذية لمشروعات الأسر المنتجة في مملكة البحرين تحدد طبيعة المشروع وأهدافه، والفئات المستفيدة منه، والموارد المالية، والإجراءات التنفيذية للانتفاع بخدماته.

ماذا عن جائزة الشيخة سبيكة للأسر المنتجة؟

- تم إطلاق جائزة قرينة صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى، رئيسة المجلس الأعلى للمرأة صاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة في العام 2007 لاهتمامها الشخصي في تطوير وتحفيز الأسر المنتجة للخروج من حالة العوز إلى الاعتماد على النفس. واهتمام القيادة الكريمة بهذه الفئات وتشجيعها بكل الأساليب المالية والمعنوية. وتقديراً وتشجيعاً من وزارة التنمية الاجتماعية لمشروعات الأسر المنتجة، وحرصاً على تنمية مهارتها وقدرتها الحرفية، وتحفيزها على الإبداع والممارسة لتتمكن من الاستمرارية والمساهمة في إيجاد حياة اقتصادية واجتماعية كريمة لأفرادها، فقد تم اعتماد تاريخ 15

مارس من كل عام يوماً يتم فيه الاحتفال بإعلان الجائزة وهو اليوم العربي الذي يخصص احتفاءً بالأسر المنتجة والذي أقر من قبل مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب خلال انعقاد دورته الثانية والخمسين في القاهرة في ديسمبر 2005 استجابة لمقترح مملكة البحرين وتشمل الجائزة ثلاثة فروع:

- الفرع الأول من الجائزة مكافأة مالية قدرها 5 آلاف دينار. تمنح لأفضل أسرة منتجة بهدف تحفيز هذه الأسر على الإبداع في الإنتاج البحريني والمساهمة في التنمية الاقتصادية.

- الفرع الثاني من الجائزة مكافأة مالية قدرها 3 آلاف دينار. تمنح لأفضل منتج بهدف الوصول إلى الجودة. - الفرع الثالث من الجائزة درع تذكاري. تمنح لأفضل راع وداعم للأسر المنتجة إيماناً بأهمية دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في دعم الأسر المنتجة. والجائزة معنية بالأسر ذات الدخل المحدود. وربات البيوت ممن لديهن القدرة على الإنتاج. والمؤسسات الأهلية والخاصة والحكومية. والأفراد القادرون على دعم ورعاية مشاريع الأسر المنتجة.

ما المشاريع التي أسهم فيها القطاع الأهلي؟

- تفردت مملكة البحرين عبر سياستها الاجتماعية في تنفيذ جملة التوصيات والتوجيهات العالمية التي تبنتها ودعمتها مؤسسات المجتمع الأهلي في المملكة، وذلك من منطلق الإيمان بالدور المتعاظم الذي يمكن أن تسهم به مختلف القوى الاجتماعية في تطوير مجتمعاتها ومتطلباتها بهدف مشاركتها في مسيرة التنمية، وتأتي مشروعات الرعاية الاجتماعية وتنمية الأسرة على رأس المجالات التي يسهم فيها القطاع الأهلي في البحرين ومنذ الخمسينيات، ومنها:

1- "مشروع نسائج" نفذته جمعية نهضة فتاة البحري وهو عبارة عن منتجات مطرزة بأحجام مختلفة محاكاة باليد وتتناول مواضيع لها علاقة بالمجتمع البحريني.
2- مشروع تطوير حرفة النقدة نفذته جمعية أوال النسائية وقد ساعد المشروع على توفير عمل ثابت لعدد من النساء العاملات فيه، وقامت الجمعية منفردة وبالتعاون مع الوزارة بتنظيم عدد من المعارض لمنتجات المشروع في البحرين وخارجها.
3- مشروع الضيافة نفذته جمعية أوال النسائي ويهدف لرفع المستوى الاقتصادي للمرأة وتوفير خدمة الضيافة في المناسبات الاجتماعية المختلفة. وتعمل في المشروع مجموعة من النساء البحرينيات مدربات على العمل في هذا المجال. ويغطي المشروع مختلف مناطق البحرين، ويشهد إقبالاً منقطع النظير من قبل الأسر في البحرين، ما شجع الجمعية على توسيعه وتطويره.

4- مشروع مشغل دانات نفذته الجمعية البحرينية لتنمية المرأة وتعمل الجمعية على تنمية المرأة اقتصادياً وبالتعاون مع الوزارة من خلال تدريبها وتأهيلها وتوفير فرص العمل لها من خلال مشغل دانات المجهز بحيث يلبي جميع حاجات المرأة المنتجة من حيث المكان والأدوات والتجهيزات والمواد الخام والتصاميم الحديثة إضافة إلى خطة استراتيجيه واضحة المعالم من أجل تسويق هذا المنتج داخل وخارج البحرين.